

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبني ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qd

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") فقد كلفنا مجلس إدارة شركة أعمال ش.م.ع.ق ("الشركة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتتحمل مجلس الإدارة مسؤولية بيان مجلس الإدارة العادل والخالي من الأخطاء الجوهرية والمعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقع من جانب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة والذي تمت مشاركته مع كي بي ام جي بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٣ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للشركة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الاكتتاب والمطالبات وإعادة التأمينات وتدريب الوسطاء والموارد البشرية وكشف الرواتب والخزينة والاستثمارات ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والضوابط على مستوى المؤسسة.
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة.
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه قصور ضوابط الرقابة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواني ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الحالي من التحريف الجوهرى سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن تأكيد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركون في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغيرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهمامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعهود بها المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا على مراجعة البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ("المعدل")، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمناً السياسات أو الإجراءات بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعهود بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للتزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وقد تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تضمنت الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، الأمور التالية:

- الاستفسار من إدارة الشركة لهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للشركة،
 - تقييم كفاية التالي:
 - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - توثيق مستندات الرقابة على بينة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - المخاطر الناشئة من تقنية المعلومات والضوابط حسبما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
 - فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
 - تقييم أهمية أي نقطة ضعف حدتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
 - تقييم أهمية أي فجوات إضافية تكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقدير معقولية الاختبارات الخاصة بطبعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من أن اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقاً لخطه الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

كذلك أجرينا استفسارات من مدققي حسابات مكونات الشركة الجوهرية المعينين وراجعنا اعمالهم إلى الحد الضروري لتكوين نتيجة عنه. سنكون نحن المسؤولون الوحيدون عن النتيجة التي نتوصل إليها.

معلومات أخرى

ت تكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للشركة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. قد لا يكون التقديم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذها مناسباً لفترات مستقبلية إذا حدث تغييراً في الظروف أو تراجعاً في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

المعايير

أن المعايير المتتبعة في هذه المهمة تتكون من قياس أو تقييم تصميم آليات الرقابة وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على أهداف الضوابط، وقد وضعت الشركة أهداف الرقابة داخلًا، استنادًا إلى العناصر الواردة في بيان إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول لدينا، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية يُظهر بشكل عادل أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل الصحيح كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وفقاً لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن ينسخ أو يشار إليه أو يُفصّح عنه كلّيًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

يعقوب حبيقة
كي بي أم جي
سجل مراقب الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،
رخصة رقم ١٢٠١٥٣

٢٠٢٣ مارس ١٩
الدوحة
دولة قطر



مرفق: بيان مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية